

الوعلان: الوضع الإقليمي يحتم على دول «التعاون» تحقيق الوحدة الخليجية



مبارك الوعلان

الشعوب الخليجية ليس لديها أي مانع من الانسجام والتوافق في كيان خليجي موحد عملي وليس شكليا. وأوضح الوعلان ان الدعوة للوحدة الخليجية يجب الا تطلق او تعارض مع ثوابتنا الدستورية ومن الضرورة ان يكون منسجما معها متمنيا الا يقتصر الاتحاد على مملكتي البحرين والسعودية وان يصير صحافي الكلل يعرف ظروف المنطقة السياسية والوهابس التي تمر بها لذلك لابد من خلق كيان خليجي موحد وقوي، مشيرا الى ان

العرب النائب مبارك الوعلان عن أمه في تحقيق الوحدة الخليجية بشكل عملي بين جميع دول مجلس التعاون خاصة ان هناك الخطارا وهواجس تحيط بمنطقتنا على المستوى الإقليمي مؤكدا على اهمية الاتون هذه الوحدة على حساب ثوابتنا الدستورية وان تأتي منسجمة معها. وقال الوعلان في تصريح صحافي الكلل يعرف ظروف المنطقة السياسية والوهابس التي تمر بها لذلك لابد من خلق كيان خليجي موحد وقوي، مشيرا الى ان

..تلاعب بالمال العام و«حنكة تجارية» وراء نية «الكويتية» شراء 11 طائرة لأسطولها

داعيا الى الحفاظ على المال العام ومكتسبات الوطن وثرواته.

وجاءت الأسئلة وفق الآتي:

- 1- الرجاء الافادة عن صحة خبر نية «الكويتية» شراء طائرات.
- 2- هل توجد مراسلات بهذا الشأن وطلب من الحكومة بصفة الاستعجال للجهات المعنية؟
- 3- ما هي الجهة الفنية التي وقعت هذا الطلب وما هي طبيعة عملها الفنية وإلى ماذا استندت، ومن هو المسؤول المباشر عن هذا القطع وسيرته الذاتية والمهنية وتاريخه الوظيفي بالمؤسسة؟
- 4- هل الطلب المرفوع من المؤسسة - إن وجد - مذيّل بمواصفات معينة للطائرات ومرفق خاصه أسماء شركات أو جهات أو مواصفات معينة لهذه الطائرات؟
- 5- ما المعايير التي يتم من خلالها اختيار مواصفات الطائرات وما هي الجهات التي تقوم بهذا الدور؟
- 6- ما كلفة شراء هذه الطائرات وكيف يتم التعامل مع المبالغ المدفوعة في ظل انتقال المؤسسة إلى الخصخصة؟
- 7- الرجاء تزويدي بجمع المحاضر والمراسلات التي تمت من تاريخ 2012/2/1 وحتى تاريخه بهذا الشأن سواء من داخل مؤسسة الخطوط الكويتية أو وزارة المواصلات أو المالية أو الجهات الرقابية بهذا الشأن.

وجه النائب مبارك الوعلان أسئلة لوزير المواصلات بشأن نية الحكومة شراء طائرة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية جاء فيها: لقد تردد مؤخرا عن وجود نية لدى مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لشراء 11 طائرة جديدة وضما ضمن أسطول المؤسسة وان هذا الشراء يبعث على الريبة والشك من خلال مجموعة المعطيات أبرزها التوقيت والحاجة الفنية معتبرا أن التوقيت غير مناسب في ظل صدور قرار بتحويل المؤسسة وخصخصتها ناهيك عن الجوانب الفنية المرتبطة بمن يتحمل كلفة الشراء وعلى مستوى في مصلحة الشركات التي تتنافس على الاستحواذ على المؤسسة بعد تخصصها.

وتساءل النائب الوعلان: ما دواعي الاستعجال في الامر؟ وما في الاساس الحثيات والمبررات الموضوعية والفنية التي تقتضي شراء هذا العدد من الطائرات بدعوى تحديث اسطول «الكويتية» قبل طرحها للتخصيص؟ وما الفوائد التي ستعود على الدولة والمواطنين جراء هذا التحديث لاسطول منهاك أم ان «وراء الأكمة ما وراءها»؟

وفي ختام تصريحه الصحافي، طالب الوعلان الحكومة ممثلة في وزير المواصلات بتوضيح مدى صحة الاخبار التي اثيرت اخيرا في هذا الشأن من عدمه واذا كان هذا الامر صحيحا عليها ان تبادر بالكشف عن كافة ملبساته ومبرراته،

.. «الصحة والاجتماعية» بحث

«الملف الرياضي» و«المدينة الطبية»

قوانين الرياضة. وأشار الوعلان الى انه طالب الوكيل المساعد لوزارة الشؤون جمال الدوسري وممثل الهيئة العامة للشباب والرياضة حمود فليطج بتقديم ضمانات بان تعديل قوانين الرياضة المعروضة على اللجنة سيؤدي الى رفع العلم الكويتي، مشيرا الى انه لم يجد اجابة شافية. وشدد الوعلان على ان الجميع لا يريد استمرار الجدل القائم حول المسف الرياضي فلكل يريد ان تنتهي الكويت من هذه الإشكالية ورفع علم البلاد في البطولات الأولمبية، لافتا الى ان اللجنة ستعقد اجتماعها المقبل يوم الأربعاء بعد غد (غدا) بحضور وزير الشؤون. من جهة أخرى، ذكر الوعلان ان اللجنة عقدت اجتماعها الآخر لاستكمال مناقشة قانون انشاء المدينة الطبية، مشيرا الى ان الفريق الممثل لوزارة الصحة زود اللجنة ببعض التعديلات والملاحظات على القانون وعليه فان اللجنة ستعقد اجتماعها يوم الأحد المقبل على أمل الانتهاء من القانون بصيغته النهائية تمهيدا لقراره بالموافقة الثانية.

بحثت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية البرلمانية التعديلات الحكومية الواردة على قوانين الرياضة على رفق علم الكويت في البطولات الأولمبية الدولية بحضور ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للشباب والرياضة على ان تستكمل اللجنة يوم غد (الأربعاء) مناقشة هذه التعديلات.

وقال رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية النائب مبارك الوعلان في تصريح صحافي امس ان اللجنة عقدت اجتماعها لمناقشة موضوعي التعديلات الحكومية الواردة على قوانين الرياضة واستكمال مناقشة قانون المدينة الطبية.

وأوضح الوعلان انه مما لاشك فيه ان مسألة رفع العلم الكويتي في البطولات الأولمبية الدولية امر في غاية الأهمية وهو لن يتحقق الا من خلال انتهاء الجدل القائم في هذه القضية بين فريقين على حساب مصلحة الرياضة الكويتية، مبينا انه شدد على ضرورة حضور وزير الشؤون احمد الرجيب لمناقشة التعديلات الواردة على

الدلال: إنشاء مركز طبي في «حطين»



محمد الدلال

من ازحام مروري شديد نتيجة لعدم وجود مخارج كافية للمنطقة مسا بتعين معه استحداث مخارج جديدة للمنطقة للحد من الاختناقات المرورية، ونظرا لعدم وجود مخرج جهة الدائري الخامس مما يزيد من الاختناقات المرورية جهة شارع دمشق والخارج الأخرى للمنطقة، لذا فإني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: استحداث مخرج لمنطقة السلام - قطعة 1 - من جهة الدائري الخامس.

قدم النائب محمد الدلال اقتراحين برغبة جاء في الاقتراح الاول ما يلي: نظرا لزيادة اعداد المواطنين الذين يقطنون منطقة حطين السكنية مما يتطلب توفير الرعاية الصحية لهم أسوة بغيرهم من المناطق السكنية على مستوى الكويت وخصوصا مناطق جنوب السرة الأخرى، لذا فإني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء مركز طبي متكامل في منطقة حطين السكنية. وجاء في اقتراحه الثاني: نظرا لما تشهده منطقة السلام

شخير: ما الهدف من قرار تقاعد الضباط؟



د. خالد شخير

وجاء في سؤاله الآخر: يرجى تزويدي بالآتي: كشف باسماء الضباط المنقولين وفقا للمادة 81 من القانون احكام خدمة الضباط على ان يشمل الكشف اسماءهم ورتبهم وتاريخ النقل وسبب الدالة على الاجابة. 2- كشف باسماء الضباط المتواجدين حاليا بتاريخ السؤال وفقا للمادة 81 من قانون احكام خدمة الضباط.

وجه النائب د. خالد شخير عدة أسئلة الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ احمد الخالد جاء فيه: 1- ما الهدف من اصدار القرار رقم «2009/495» الخاص بتقاعد الضباط؟ 2- يرجى تزويدي بكشف باسماء جميع الضباط المستقدين في الاجابة. 2- كشف باسماء الضباط المتواجدين الكشف اسماءهم ورتبهم واخر مقرر عمل لهم وتاريخ تقاعدهم حتى تاريخ اعداد الاجابة؟

هناك مخطط لإحداث فوضى في البلاد من خلال الحرائق المتكررة ورفع الجلسات الشاهين: فتح باب المناصب القيادية خلال فترة الحكومة السابقة.. بعضها وُزع بنظام الأعطيات

التحقيق فهو يقول بان رئيس الهيئة طلب منه تغيير تصنيفه بعض الحالات وانه اعترض على منح شهادة اعاقه لمريضة مقربة لنواب المعارضة ويبدو ان ذلك النائب لديه خلاف مع التمار او زوجته.

ومن جانب اخر تطرق الشاهين لمشكلات المتقاعدين الذين وصل عددهم الى 160 الفا طارفا حسب الاذار للحكومة والمجلس بسبب عدم وجود نقابة لهم في وقت تراجعوا فيه عن سلم الاولويات، وهو رئيس اللجنة الفنية سابقا بخصوص تأخر اشهر النقابة منذ 2008 ومستشفى لهم، مبينا انه تقدم بمقترحات لانشاء بنك المتقاعدين لانهاء معاناتهم النفسية والمادية وسوء تعامل البنوك معهم وكذلك انشاء جمعية نفع عام لهم وندية رياضية وترفيهية وثقافية في مختلف المناطق وكذلك عمل دورات تدريبية لتأمين التعليم والتطوير المستمر لهم.

انه سبق ان وجه اسئلة برلمانية بشأن عدد حالات الاعاقه التي تغير تصنيفها اثناء فترة الانتخابات والتي كانت د.سلوى الجسار حرم د.جاسم التمار تخوض غمارها وباطلع تغيير التصنيفات يفرض تغيير العطاءات راجيا ان تأتي الاجابة كاملة وتحمل تطبيقا عمليا لشعارات التمار في الحفاظ على المال العام وتطبيق القانون والا تكون الاجابة منقوصة، مضيفا انه سأل بالسابق ايضا عن د.عبدالله عيادة وسبب استقالته وهو رئيس اللجنة الفنية سابقا واتاني الرد على السؤال بعدم استطاعة الجهة كشف اسباب الاستقالة بحجة وجود اسماء مرضى، رافعا بيده تلك الاستقالة مع شطب الاسماء، قائلا للتمار يبدو انك تحاول تضليل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، منيها الوزير من تعمد التمار تخييب الحقائق عنه باستقالة د.عبدالله عيادة التي فيها نقاط تستحق

من خلال الحرائق المتكررة ومحاولة استفزاز المجلس ورفع الجلسات وحملة ترميض اعلامية من بعض فلول الاعلام الفاسد وذلك لنزع ما تبقى من ثقة المواطن في مؤسساته الدستورية محذرا من يريدون الفساد «اي فوضى سحذتونها ستحرق الجميع وليس خصوصكم فقط»، مستغربا حالة الهستيريا التي تسيطر على هؤلاء من عمل المجلس وتشريعاته ولجان تحقيقه.

وأعرب الشاهين عن فاجأته بمهاجمة التمار له شخصيا في تصريح صحافي ويبدو انه يعيش في عالم اخر حين يقول ان امور الهيئة تسير حال العال، مضيفا ان انتفاضة التمار لنفسه ومنصبه قد اعجبته، متمنيا ان يكون في ذات الحسام لآخرة المعال وان تكون ابوابك مفتوحة وخادمك لهم وليس «كاشير وامين صندوق قلقا من الصرف عليهم وفق ما فرضه عليه القانون»، وتابع الشاهين



اسامة الشاهين

شدد النائب اسامة الشاهين على ضرورة فتح باب المناصب القيادية التي تمت في فترة الحكومة السابقة، مضيفا ان هناك بعض المناصب في الدولة وزعت بنظام الاعطيات والهيئات في ظل المجلس والحكومة السابقين، مشيرا الى ضرورة فتح هذا الباب الان للتأكد من وصول القوى الامن لهذه المناصب والا يحدو المنصب الحكومي وسيلة للترضية أو الامتنان لنائب ما او نائبة.

وأشار الشاهين الى ان رئيس هيئة الاعاقه د.جاسم التمار اعترض عن ذكر الاسماء في مؤتمر صحافي لكن يبدو ان التمار يريد هذا المستوى من الصراحة وحنن لدينا المقدره للرد عليه وكذلك المزيد في الفترة المقبلة، متمنيا من وزير الشؤون ان يبادر لتعديل اوضاع الهيئة.

ولفت الشاهين الى وجود مخطط لاحداث فوضى في البلد

.. ما الخطوة التنفيذية لمستشفى المتقاعدين؟

من فئات المجتمع التي يجب رعايتها وتوفير لها كل السبل لحياة كريمة بعد التقاعد، وتقديرا لهذه الفئة التي خدمت الوطن العزيز طوال فترة عملها ونظرا لعدم قدرة هذه الفئة على الحصول على قروض استثمارية فإني اتقدم بالاقتراح التالي: تكون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكفيل الضامن للقروض الاستثمارية للمتقاعدين، وفق الضوابط المقررة للقروض المماثلة. كما قدم الشاهين اقتراحا برغبة آخر جاء فيه: يعتبر المتقاعدون

وتوفير كل السبل لها لحياة كريمة بعد التقاعد، وتقديرا لهذه الفئة التي خدمت الوطن العزيز طوال فترة عملها ونظرا لعدم قدرة هذه الفئة على الحصول على قروض استثمارية فإني اتقدم بالاقتراح التالي: تكون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكفيل الضامن للقروض الاستثمارية للمتقاعدين، وفق الضوابط المقررة للقروض المماثلة. كما قدم الشاهين اقتراحا برغبة آخر جاء فيه: يعتبر المتقاعدون

هذا الإعلان. لذا يرجى افادتي بالآتي: 1- ما الخطوات التنفيذية لمستشفى المتقاعدين الذي قامت المؤسسة العامة للتأمينات المتقاعدون من فئات المجتمع التي يجب ان تتم مرعاتها صحيا وتسهيل العقبات التي يواجهونها في المراجعات الصحية. وقد أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن انشاء مستشفى خاص للمتقاعدين عن انشاء ولكن لم تتضح الرؤية من خلال

هذا الإعلان. لذا يرجى افادتي بالآتي: 1- ما الخطوات التنفيذية لمستشفى المتقاعدين الذي قامت المؤسسة العامة للتأمينات المتقاعدون من فئات المجتمع التي يجب ان تتم مرعاتها صحيا وتسهيل العقبات التي يواجهونها في المراجعات الصحية. وقد أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن انشاء مستشفى خاص للمتقاعدين عن انشاء ولكن لم تتضح الرؤية من خلال

طالب المحكمة الجنائية بمحاكمة النظام السوري

الدقباسي: يدعو المعارضة السورية إلى توحيد مواقفها

يتعرض له من قتل وتشريد ومدهامات للاميين وترويعهم؟ وأضاف رئيس البرلمان العربي أن أدلة الاتهام واضحة للعيان، وأن الواجب القومي والعالمي، يفرض، شهيد وجريح، في جميع أنحاء سورية». وتساءل رئيس البرلمان العربي: «أين حق هؤلاء الشهداء الذين سقطوا من أجل الدفاع عن الحرية والديموقراطية؟ وأين حق النيامي الذين تشرذوا؟ وأين نحن كأمة عربية وإسلامية تجاه المعاناة الإنسانية التي يعيشها المواطن السوري، والتي بلغت مرحلة الخطر؟ وهل سيستيقظ الضمير الإنساني القومي والعالمي لإنقاذ الشعب السوري مما

عاجلة أمام المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة أركان النظام السوري المتسببين في جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الشعب السوري، وذلك وفقا لأحكام المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقال الدقباسي «في ضوء فشل مهمة وخطة كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لوقف إطلاق النار في سورية، رغم نشر عدد من المراقبين الدوليين، في محاولة منهم للحد من العنف المسلح المتصاعد ضد أبناء الشعب السوري الشقيق، فإن

دعا رئيس البرلمان العربي علي سالم الدقباسي أطراف المعارضة السورية التي ستجتمع في القاهرة يومي 17 و16 مايو الجاري، إلى توحيد مواقفها والارتفاع فوق الخلافات الجانبية، والتي لن يستفيد منها سوى النظام السوري بالعمل على شق وحدة صفوفها والاستمرار في أعمال القتل المتزايد لأبناء الشعب السوري الذي يستبسل في الدفاع عن حريته وكرامته والتي سينالها مهما طال الزمن.



علي الدقباسي

وطالب الدقباسي في بيان صحافي له اليوم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى العمل على تحريك دعوى قضائية

خلال ندوة «استقرار البلد مسؤولة من؟» بتنظيم التجمع الكويتي المستقل

العمر: نحتاج إلى وحدة وطنية مبنية على احترام الثوابت والتعددية

استبدال البرلمان بالميدان اثر كثيرا على عملية الاستقرار السياسي في البلاد، حيث انه بالرغم من وجود برلمان ما لنا لتلجأ الى الشارع مما يخلق حالة عدم استقرار دائمة للثوابت السياسية في الكويت.

واضافة أن التجاوز على المادة 50 من الدستور أدى الى تجاوز السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية كان يكون الاستجواب حق دستوري مطلق في المقابل لا يحق للوزير طلب السرية او الاعتراض بالرغم من انها حقوق دستورية. ولقت الى عدم تفعيل دور المحكمة الدستورية حيث يمكن الا يؤخذ بتفسيراتها او احكامها التي ليس لها صفة الزام متسائلا عن الفائدة

من محكمة قد يؤخذ او لا يؤخذ بما تقوله، وأشار الى ان ضعف الانجاز والاعلام الحكومي وغياب الانجاز الحكومي المبره لا يعطي للنائب ثقة بعمل الحكومة لمواجهة الاصابات التي تريد تشويهها، كما ان تحريم استخدام الأدوات الدستورية المهينة وغياب مستودعات النقول والمستشارين الائفة لدى النواب والحكومة مما سيؤدي الى زيادة الزامات وعدم حلها بأسلوب سياسي محدد. من جهته قال استاذ العلوم السياسية «شفيق الغبران النسيج الاجتماعي في الكويت مختلف عن العديد من الانسجة الاجتماعية في عدد كبير من الدول مبينا ان هناك اشكالية فيما بين فئات المجتمع التي تعاني جميعها من مخاوف وبعضها البعض.

● دارين العلي



د. علي العمر وطه الفراج وسامي النصف ود. شفيق الغبرا خلال الندوة

المجتمع حتى نحافظ على هذا البلد. وأوضح ان القفز الى الاستجواب في كل موضوع يمثل تماديا في استخدام السلطة، لافتا الى ضرورة التدرج في الرقابة والمحاسبة وجعل الاستجواب آخر امر يلجأ اليه النائب معتبرا ان السلطة القضائية يتم الاعتداء عليها من قبل البعض من خلال الضغط عليها بالشارع مشددا على ضرورة حماية هذه السلطة والتي تشكل الحصون التي يجب المحافظة عليها وعدم السماح لاي كان بأن ينتهك من سيادتها. واختم قائلا اذا اردنا استقرارا سياسيا فلابد لكل ان يأخذ حقه والابتعاد عن البطولات في استخدام الصوت العالي لكسب بعض الموافق. بدوره اكد وزير الاعلا الامسبق سامي النصف لن يريد انتاج الديموقراطية مبينا ان

المجتمع حتى نحافظ على هذا البلد. وأوضح ان القفز الى الاستجواب في كل موضوع يمثل تماديا في استخدام السلطة، لافتا الى ضرورة التدرج في الرقابة والمحاسبة وجعل الاستجواب آخر امر يلجأ اليه النائب معتبرا ان السلطة القضائية يتم الاعتداء عليها من قبل البعض من خلال الضغط عليها بالشارع مشددا على ضرورة حماية هذه السلطة والتي تشكل الحصون التي يجب المحافظة عليها وعدم السماح لاي كان بأن ينتهك من سيادتها. واختم قائلا اذا اردنا استقرارا سياسيا فلابد لكل ان يأخذ حقه والابتعاد عن البطولات في استخدام الصوت العالي لكسب بعض الموافق. بدوره اكد وزير الاعلا الامسبق سامي النصف لن يريد انتاج الديموقراطية مبينا ان

النصف: لا يجوز وصول أعضاء من الديوانية لا يعرفون ماهية العمل السياسي إلى البرلمان فقط بسبب عزوتهم

قال النائب د.علي العمر ان استقرار البلد يحتاج الى وحدة وطنية مبنية على احترام الثوابت والتعددية والا فاننا وللاسف سنظل ننخر في جسد هذا الوطن. وقال خلال مشاركته في ندوة «استقرار البلد مسؤولة من؟» التي نظمتها التجمع الكويتي المستقل مساء امس الاول في مقره ان اي مجتمع او دولة يجب ان يكون لديها اسس تجعلها مستقرة، مؤكدا ان تعرض البعض للظلم يعرقل التنمية ويدعو الى عدم الاستقرار معتبرا ان هناك ظلما في مواقع مختلفة في الدولة، واطاف الى حد التفتي والانتقام لاشك واضح لدى البعض مما يشكل احد المظاهر السلبية في المجتمع لافتا الى ان هناك من لا يرتد عن استخدام الالفاظ النابية في التعامل مع الآخرين وكان بعض الثواب لم يقسموا على احترام الدولة والدستور والشعب. واكد ان هناك قصورا في طريقة التعامل مع الزامات من قبل النظام الذي يفترض عليه ان يكون قادرا على النأي بالذولة عن مثل هذه الزامات مشددا على ضرورة وضع قواسم مشتركة للابتعاد عن الصراعات والتعصب الذي من شأنه تفتيت الوحدة الوطنية. وتحدث عن تجارب بعض الدول مشيرا الى ان بعض الدول بعد تقاتل كبير اتفقوا على ضرورة الانصهار في بوتقة واحدة والابتعاد عما من شأنه شق الوحدة الوطنية لافتا الى اهمية الجسد وحدة وطنية جادة في ظل الاختلاف بين مكونات